المقدمة

الحمد لله الذي خلق العلماء وسخرهم لعباده، وجعل الايمان والاخلاص له غاية السعادة واقام الادلة والبراهين على وحدانيته وتفرده ومعرفته بكمال العلم والقدرة والارادة وبين أن لهذا العالم نشأة أخرى بعد الفناء والاعادة وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الشريعة الإسلامية – وهي خاتمة الشرائع السماوية– قد راعت النفس البشرية على أتم رعاية فشرعت الأحكاملإيجادها بالمحافظة عليها وحددت مقاصدها الأساسية وهي حفظ النفس والمال والنسب والعقل والدين فلا يصح الاستخفاف أو التهاون بها والتعدي على حقوق الله، ولما كانت الشريعة نظام شمولي فأوجبت على الجماعة المسلمة أن تقوم بدور مهم في اقامة العدل والقسط في هذه المعمورة امتثالاً مع لقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ وللولاة والحكام دور قد لا يقل عن دور تلك الجماعة فإن الله يزغ بالسلطان مالا يزغ بالقرآن وذلك من خلال الطرق والوسائل التي تتغير بتغير الأزمان والأماكن والتي يعتبر القانون في مقدمتها وعليه سنتناول في هذه المقدمة المقاصد التالية:

فالقانون وسيلة مهمة يتخذها من أراد التغير سواء كان على طريقة الخير أو الشر كما يفعل الكثير في محاولة لتغيير واقع الناس المؤسس على الثوابت الاسلامية بكثير من القضايا والمسائل وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والتي هي من أشد أماكن الصراع بين انصار الشريعة ودعاة الاصلاح اليوم من مغال أو محرف عمتْ ابصارهم عما في الموسوعة الفقهية وما أسست عليه من ثوابت تستطيع مواجهة كل المشاكل التي يأخذ بها المغُالونوالمُغالِين بين متشدد يسلك كل طريقة صعبة ويترك السهل ومتذرع للتفلت من سلطان الشريعة الإسلامية وهنا تظهر أهمية التقنين لجميع الأحكام المستمدة قوتها من الشريعة الإسلامية تراعى فيها الوسطية وإقامة المصالح الشرعية خاصتها

وعامتها ومن هنا تظهر أيضاً أهمية الدراسة لـ(التأصيل الشرعي لقانون الأحوال الشخصية) كون قانون الأحوال الشخصية من أهم القوانين التي تحكم الإنسان ولا ينكر أحداً ما لهذا القانون من أهمية بالغة بسبب أرتباطه بأحوال الإنسان الذي يعتبر هو البنية الاساسية في بناء الاسرة والتي تكون بدورها المجتمع وكلما كان البناء قوياً ورصيناً ومتماسكاً قامت الحياة المتوازنة فإذا صلحت الاسرة صلح المجتمع وإذا فسد لا سامح الله اختل التوزان الذي يقوم عليه المجتمع فقانون الأحوال الشخصية أحد الأعمدة المهمة ولها التأثير المباشر في خلق المقومات الأساسية لصالح المجتمع حيث أن المجتمع الذي اقيم بنائه على الشريعة الاسلامية كان مجتمعاً قوياً متماسكاً ولا تقتصر الحياة فيه على الماديات ولما كانت الشريعة الإسلامية بهذا التميز والمستوى العالي من التخطيط فقد برز اعداء الانسانية إلى السعي وبمختلف الطرق إلىهدم هذا البناء والعمل على انهياره اجتماعياً اقتصادياً. لقد اثار اعداء الشريعة الإسلامية أن قانون الأحول الشخصية غير شرعي أي غير مستمد من الشريعة الاسلامية وذلك لخلق عدم الثقة والطمأنينة في الأحكام لهذا القانون والتحايل عليه.

ولقد أخترت هذا الموضوع لبيان دور علمائنا وفقهائنا الأوائل ومكانتهم واهتمامهم في شتى المجالاتالحياتية ومنها مسائل الأحوال الشخصية والتخلص من التبعية للغير قد حققها العلماء حيث عجز كثير من فقهاء القانون الوضعي عن ايجاد مثلها بل استمدوا كثيراً من انجازاتهم من الفقه الإسلامي الخصب في مختلف الاختصاصات وأدعوا أنها من بنات افكارهم.

أن خلو المكتبات عامةً والقانونية بشكل خاص من وجود الدراسة المفصلة لهذا الموضوع من أهم اسباب التي دعتني للبحث فيه والوقوف على انجازات علمائنا وفقهائنا في هذا المجال حيث أنهم لم يبخلوا في بحث تلك المفاهيم وبشكل يثير الفخر والاعجاب، أن عدم أهتمام ولاة الأمور بهذا القانون وتسخير الطاقات والأموال ليرى النور جعل من أعدائه أن ينصبون سهام للنيل والتقليل منه بحيث ينعدم الاطمئنان إليه وتكثر المحاولات للتحاليل عليه.

وإن هذه المحاولات تستهدف توجيه ضربة قوية له ومن ثم تشجيع الإنسلاخ في كثير من الحالات عن الأحكام للشريعة الإسلامية وفي الآونة الأخيرة التفت الحكام و ولاة الأمور إلى هذا القانون وحظي بأهتمام الباحثين في المواد الشرعية والقانونية إلا أن أغلب هذه البحوث والدراسات أما أن تكون عبارة عن شرح لمواد القانون أو تأصيل فقهي لهذه المواد. ولرغبتي في الأدلاء بدلوي والمساهمة في بيان الرقي القانوني اللامع الذي تمتع به أسلافنا العظام من فقهاء المسلمين ومدى اهميته وتأثيره في حياة الأمة للتخلص من التبعية للغير والرد على المشككين بالشريعة الإسلامية في المجالات المادية منها والفكرية، حيث أن الكثير من النظريات والآراء التي جاء بها فقهاءنا قد نالت إعجاب المفكر القانوني، بل أيدوها بقوة وصفقوا لها كثيراً بإعتبارها أحدى الانجازات التي ابتدعها العقل القانوني البشري، وقد جاءت بها الشريعة الإسلامية وجعلت لها الأسس والقواعد إلى قيام الساعة.

لقد تناولت في كتاب هذا قانون الأحوال الشخصية بين الشريعة والقانون – دراسة مقارنة – من مقدمة وتوطئة وثلاثة فصول وخاتمة، وكذلك اشتملت على أهم النتائج والمقترحات ومن ثم المراجع التي استندتُ إليها في الكتاب وكما يأتي:

جاء في**الفصل الأول** بيان التأصيل التاريخي لقانون الأحوال الشخصية وذلك في ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: الأحكام القانونية لقانون الأحوال الشخصية

-المبحث الثاني: نماذج من تطبيقات القانون.

-المبحث الثالث: الحكم في الإيجاب والمباح من قبل القاضي.

أما **الفصل الثاني** فقد اشتمل على دراسة التأصيل الشرعي لقانون الأحوال الشخصية وذلك في ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: المصادر التي يتعرف بها على الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية.

-المبحث الثاني: حدود سريان الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية

-المبحث الثالث: القواعد التي ينبغي مراعاتها لتحديد الحكم.

أما **الفصل الثالث** فقد اشتمل على مدى وجوب الشريعة الاسلامية على الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية وكما يأتي:

-المبحث الأول: الاسس التي يقوم عليها القانون في الشريعة الإسلامية

-المبحث الثاني: محاولات ابعاد المسلمين عن احكام الشريعة الإسلامية

-المبحث الثالث: مظاهر الخلاف بين الشريعة الإسلامية من جهة والانظمة القانونية من جهة أخرى.

وفي الخاتمة فقد خلصت إلى أهم النتائج والمقترحات ثم المراجع.